المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير القانوني الشهري

مايو 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الشهري مايو 2023

إعداد وتحرير

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

ملخص تنفيذي:

تُصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، نشرتها القانونية الخامسة خلال عام 2023، والتي تُغطي الفترة الزمنية من 1 مايو إلى 31 مايو 2023. والتي تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام القضاء المصري خلال شهر مايو 2023، ومجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة، وكذا عرض وتحليل القوانين ومشروعات القوانين المعروضة على السُلطة التشريعية؛ حيث تنقسم النشرة إلى عدد 4 أقسام رئيسية كما يلي:

يستعرض **القسم الأول** تصنيف القضايا التي نُظرت خلال شهر مايو من حيث نوع الدعم المُقدّم؛ حيث قدّمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية حيث قدّمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية، دعمًا مباشرًا لصالح 18 صحفيًا في 26 قضية، بواقع 7 قضايا جنائية لصالح 7 صحفيين، وعدد 19 قضايا عُمالية لصالح 11 صحفيين، ودعما غير مباشر في قضية جنائية واحدة لصالح صحفي واحد وقد تنوعت موضوعات القضايا خلال شهر مايو حيث جاءت قضايا الفصل التعسفي بعدد 8 قضايا، وجاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وقضايا ضم فترة تأمينية بعدد 6 قضايا لكلٍ منهما، وجاءت قضايا استئناف أحكام الفصل التعسفي بعدد 4 قضايا ، وقضايا القذف والتشهير والسب، وقضايا القذف وإدارة موقع دون ترخيص، وتظلمات قيد الصحفيين بقضية واحدة لكلٍ منهما.

كما يستعرّض القسم الأول من النشرة، الجهات القضائية التي قامت بنظر قضايا الصحفيين/ات والتي جاءت أمام 9 جهات قضائية؛ حيث نظرت دوائر العمال في محكمة جنوب الجيزة، ومكتب تأمينات السادس من اكتوبر عدد 6 قضايا لكلٍ منهما، ونظرت دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، عدد 5 قضايا، ودوائر العمال في محكمة شمال الجيزة عدد 3 قضايا، محكمة الجنح الاقتصادية، دوائر استئناف العمال بمحكمة استئناف القاهرة، دائر تظلمات قيد الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة، دائرة الإرهاب في محكمة جنايات الجيزة بمعسكر قوات الأمن، ودائرة محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور بعدد قضية واحدة، لكلٍ منهم.

ويتناول **القسم الثاني** من النشرة، عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال شهر مايو من عام 2023، وتمثّلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في القضايا الجنائية، في حضور عدد 6 جلسات تجديد حبس لصالح عدد 6 من الصحفيين المحبوسين احتياطيًا أمام دوائر الإرهاب في محكمة الجنايات في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، وحضور جلستي محاكمة موضوعية أمام دائرة الجنح الاقتصادية ودائرة الجنح المستأنفة بمحكمة بولاق الدكرور لصالح صحفيين اثنين، إلى جانب القيام بعدد 5 أعمال إدارية.

وقدّم فريق الدعم والمساعدة القانونية، الدعم في القضايا العُمالية؛ حيث حضر فريق الدعم والمساعدة القانونية 11 جلسة أمام المحاكم الابتدائية (أول درجة)، وحضور 4 جلسات أمام محاكم الاستئناف، وعدد 6 جلسات أمام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية؛ إلى جانب القيام بعدد 22 عملًا إداريًا داخل المحاكم، وتنوعت الأعمال الإدارية بين وتسليم وتسلمّ أوراق قانونية، إلى قلم المُحضرين بالمحاكم والإستعلام عن قرارات الجلسات.

ويستعرض **القسم الثالث** من النشرة موضوع الشهر؛ حيث يتم اختيار موضوع أو مشكلة قانونية تخص الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وإثارتها خلال الشهر، وتبّنت النشرة القانونية لشهر مايو موضوع "العمل الصحفي دون أجر على أمل التعيين النقابي... أزمة الصحفيين المستمرة"

ويستعرّض **القسم الأخير** من النشرة، عرض بروفايل خاص بالصحفيين المحبوسين احتياطيًا، وذلك من خلال عرض البيانات الأساسية للصحفي المحبوس، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمّتها، وكذا عرض أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي خلال مراحل القبض عليه، ومرحلة التحقيق داخل النيابة، ومراحل تجديد الحبس، مع إبراز المواد القانونية التي تعتبرها المؤسسة انتهاكًا قانونيًا، وقد وقع الاختيار على الصحفي ومدير شبكة يقين الإخبارية يحيى خلف الله، ليكون صحفي الشهر خلال شهر مايو 2023.

مقدمة..

تُعد حرية الصحافة مطلبًا رئيسيًا من المطالب التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزءٌ أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتُعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحُكم السائد في أي دولة، وتتيح حرية الصحافة تدفقًا حرًا للمعلومات، يُساهم في تشكيل وعي المواطن، وتوضيح ما له من واجبات، وما عليه من التزامات.
ويُعد الصحفيون نبض المجتمع وصوته؛ فمن المفترض أنهم من يمارسون دور الرقابة على سياسات الحكومة، وتنفيذ برامجها ومشروعاتها، وتُعدّ خدمة المواطنين هدفًا أساسيًا لوجود الصحافة؛ نظرًا لقدرتها على نشر الأخبار والتأثير بشكلٍ غير محدود، ومن ثَم فإن لوسائل الإعلام دورًا هامًا في تثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بالقضايا العامة، كما أنها أداة لا غِنى عنها في المناقشات العامة التي تساعد بصورة مباشرة في تعزيز تلك النقاشات، التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع.

ومن أجل كل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية، حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين والإعلاميين؛ فنصّت المادة **19** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين بأيَّة وسيلة، ودونما اعتبارٍ للحدود.
وإلى جانب النصوص المعاهدات والمواثيق الدولية، حرص المُشرّع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة؛ فنص الدستور المصري على حرية الصحافة، وحظر الرقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية، في المواد **70**، **71**، **72** منه.

وعلى الرغم من كل ذلك، يعيش الصحفيون في مصر أوضاعًا شديدة الصعوبة؛ حيث يتعرّضون إلى انتهاكات متعددة من جهات متعددة؛ فمن جانب السلطات، يتعرّض الصحفيون/ات إلى انتهاكات القبض والحبس والتعرّض لاتهامات فضفاضة بسبب آرائهم، مثل نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة إرهابية، ومن ناحية مؤسساتهم الصحفية، يتعرّض العديد من الصحفيين للفصل التعسفي دون حتى أن يحصل على مُستحقاته كاملة، ومن ناحية نقابتهم التي يُفترض أن تؤازؤهم وتجلب لهم حقوقهم، يتعرّض بعض الصحفيين إلى عدم إمكانية انضمامهم إلى النقابة، لأنهم يعملون بمواقع الكترونية وليست مطبوعات ورقية، وتتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين بين شِقّي الرحى.

شهد شهر مايو استمرار السُلطات القضائية والتنفيذية بحبس الصحفيين كأداة للتنكيل بهم، وذلك بالمخالفة لما ورد بنص الدستور المصري، الذي حرص على حماية الحرية الشخصية للمواطنين في مادته رقم **54**، والذي حرص على افتراض قرينة البراءة في المواطنين في مادته رقم **96**، بل تجاوز الأمر إلى استخدام الحبس الاحتياطي لفترات طويلة، بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، لنص الفقرة الأخيرة من المادة **143** من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، وحددته بـ**24** شهرًا.

ولم تقتصر الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على السُلطتين القضائية والتنفيذية فقط، بل امتد إلى المؤسسات الصحفية التي يعملون بها؛ حيث وتنوعت الانتهاكات إلى تكليف المؤسسات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل لهم، متجاوزين المدة القانونية المنصوص عليها في قانون العمل المصري، وصولًا إلى قيام المؤسسات بإنهاء علاقة العمل بشكل منفرد دون مسوغ قانوني، وفصل الصحفيين/ات تعسفيًا.

في إطار ذلك، تتناول النشرة القانونية لشهر مايو 2023 الصادرة عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، رصد آخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمت في القضايا، سواءً أمام النيابات العامة، وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وأمام المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية، وكذا عرض وتحليل لأهم القوانين المطروحة على السُلطة التشريعية.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في إعداد هذه النشرة، على عدد من المصادر؛ حيث تنوعت بين المصادر المباشرة والمصادر غير المباشرة، والتي تتمثّل في:

• **المصادر المباشرة:** وتتمثّل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها، سواءً كانت محاضر الشرطة، أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، أو البرقيات التلغرافية المُرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات، وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بحضور التحقيقات، وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

• **المصادر غير المباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى، التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام.

القسم الأول: تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال شهر مايو 2023

يتناول القسم الأول من التقرير، تصنيف القضايا التي نُظرت خلال شهر مايو 2023، من حيث نوع الدعم المُقدّم، وتصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية، وتصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية، والجهات القضائية المنظور أمامها القضايا، وأخيرًا التوزيع الجغرافي للقضايا، وهو ما نستعرّضه في النقاط التالية:

أ) تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المُقدّم في القضايا:

قدّم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة خلال شهر مايو 2023 دعمًا قانونيًا مباشرًا لصالح 11 صحفيًا في 26 قضية، ودعما غير مباشرا لصالح صحفي واحد في قضية واحدة وذلك وفقًا للشكل التالي:

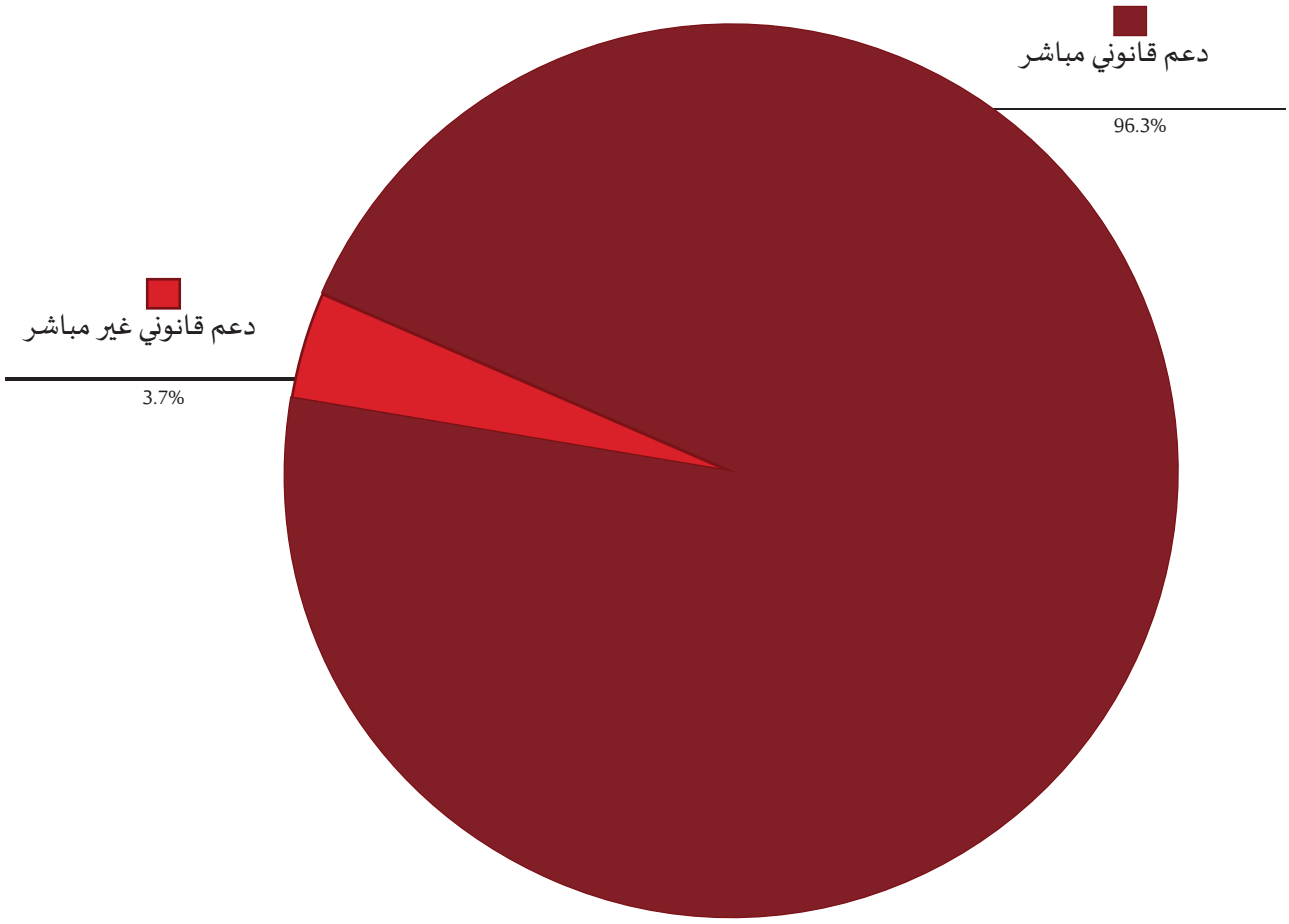

يتبين من الشكل السابق قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم الدعم المباشر بنسبة 96.3%، بينما قدمت دعما غير مباشر بنسبة 3.7% من القضايا التي نظرت خلال شهر مايو 2023

ب)تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

قدّمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية، الدعم القانوني دعمًا قانونيًا مباشرًا لعدد 7 صحفيين في عدد 7 ودعما غير مباشرا لصالح صحفى واحد في قضية واحدة من القضايا جنائية، فيما قدمت الدعم القانوني المباشر لصالح 11 صحفي في عدد 19 قضية عُمالية وتظلمات قيد الصحفيين، وذلك وفقًا للشكل التالي:

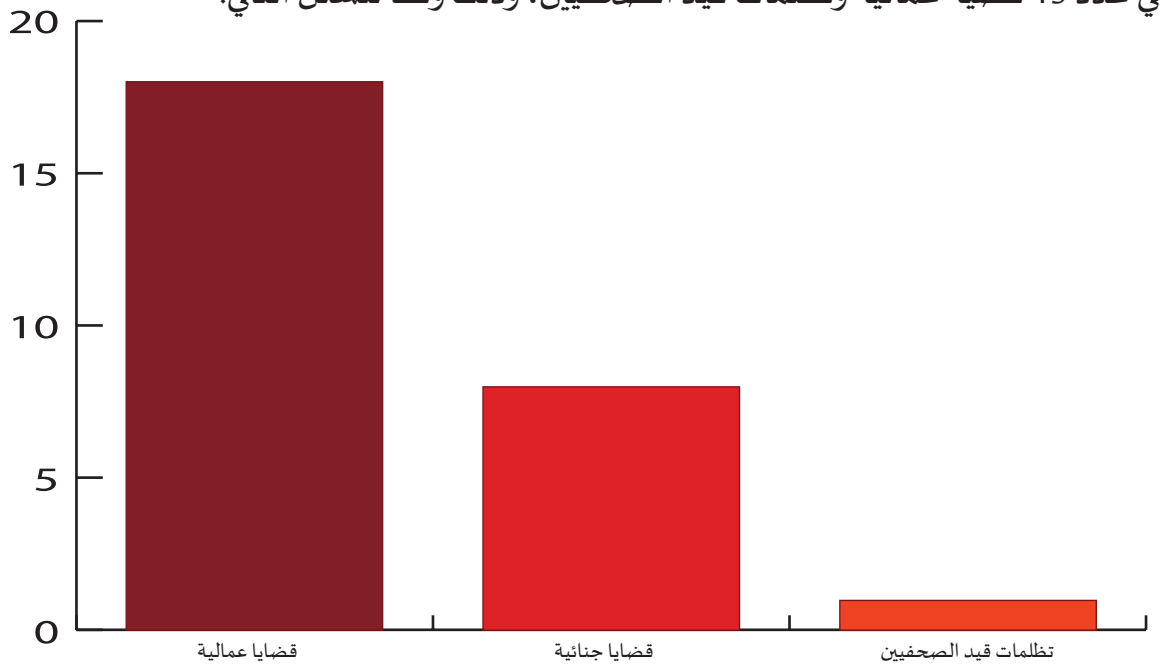

يتبيّن من الشكل السابق، قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم دعم قانوني في القضايا العُمالية بنسبة 66.7%، فيما جاءت القضايا الجنائية بنسبة 29.6%، فيما جاءت قضايا تظلمات قيد الصحفيين بنسبة 3.7% من إجمالي القضايا المنظورة خلال شهر مايو.

ج) تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية:

قدّمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية، الدعم القانوني في القضايا الجنائية والعُمالية، وتنوّعت موضوعات تلك القضايا؛ حيث جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 29.6%، فيما جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وقضايا ضم مدة تأمينية بنسبة بلغت 22.2%، فيما جاءت قضايا استئناف الفصل التعسفي بنسبة بلغت 14.9% لكلٍ منهما، بينما جاءت قضايا تظلم على قرار القيد بنقابة الصحفيين، وقضايا قذف وإدارة موقع دون ترخيص، و قضايا السب والقذف وإزعاج الغير بنسبة بلغت 3.7%، وهو ما يوضّحه الرسم التالي:

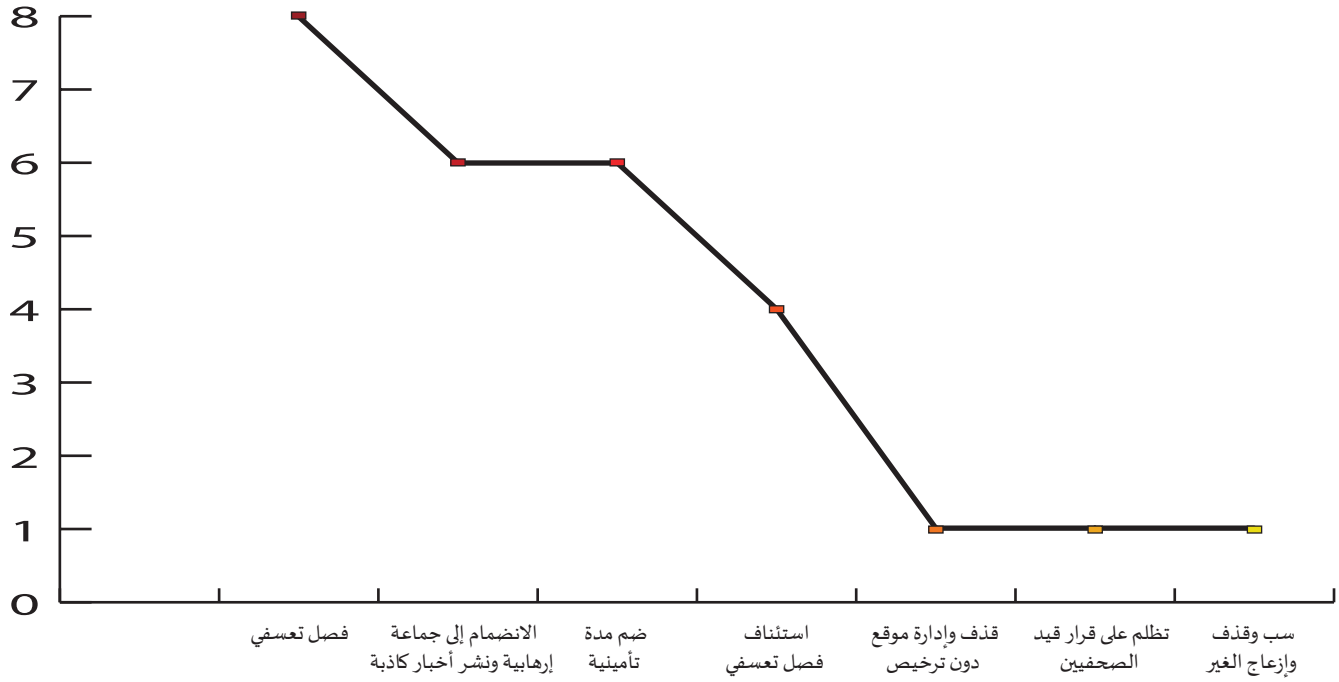

د) الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا:

حضر محامو وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في قضايا الصحفيين/ات أمام عدد 9 هيئات قضائية، وكان توزيعها وفقًا للجدول التالي:

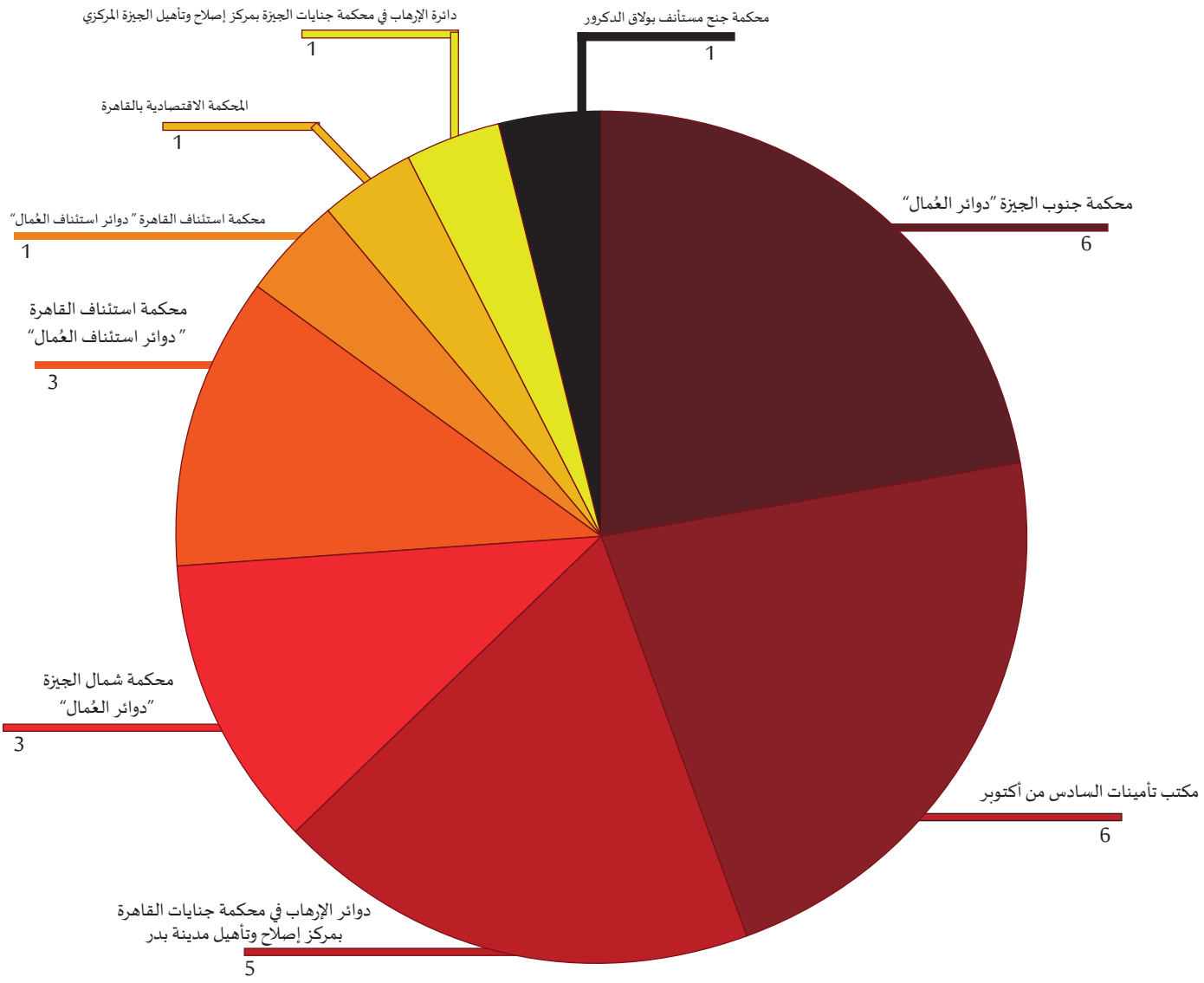

هـ) التوزيع الجغرافي للقضايا:

وكان التوزيع الجغرافي لقضايا الصحفيين/ات على محافظتي القاهرة والجيزة؛ حيث شهدت محافظة القاهرة عدد 7 قضايا بنسبة بلغت 58.4%، وشهدت محافظة الجيزة عدد 5 قضايا بنسبة بلغت 41.6%، وذلك وفقًا للرسم التالي:

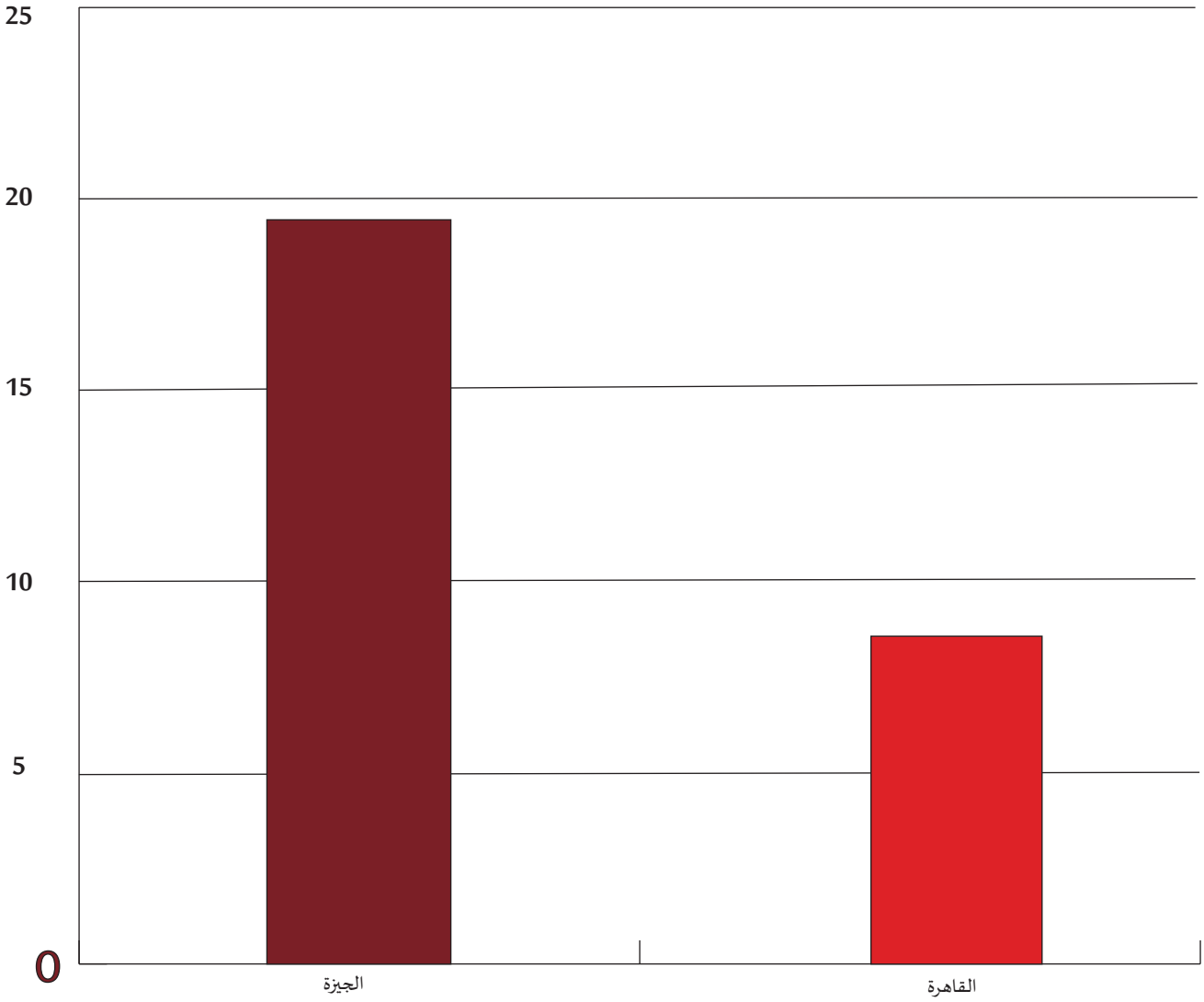

ويرجع تمركّز القضايا بين محافظتي القاهرة والجيزة فقط، إلى أسباب عِدة؛ أهمها عرض جميع الصحفيين المُقدّم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة المُنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركّز المؤسسات الصحفية المُدعى عليها في القضايا العُمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتّم عليه رفع القضايا العُمالية في محاكم القاهرة والجيزة، بسبب ما يُعرف في القانون بـ"الاختصاص المكاني للمحكمة".

القسم الثاني: مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر مايو 2023

يتناول القسم الثاني، عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال شهر يونيو من عام 2023، وتمثّلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر، في القضايا الجنائية والقضايا العمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم، سواءً في القضايا المنظورة خلال الشهر ذاته، أو القضايا الأخرى المؤجلة في أشهر أخرى، وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

أولا: مجهودات الفريق في القضايا الجنائية:

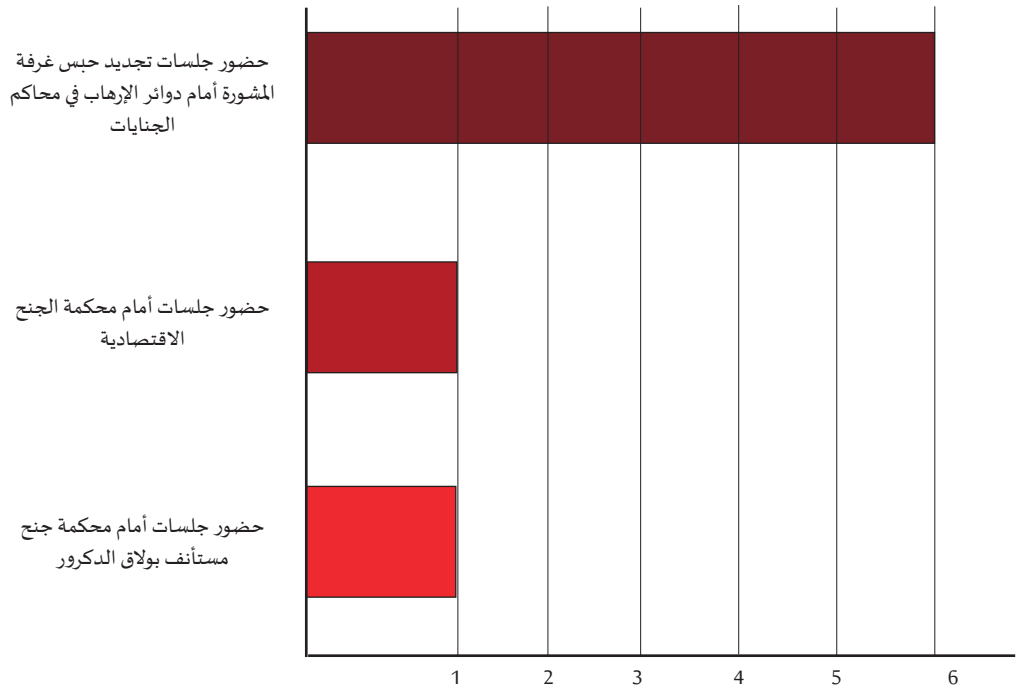

وفيما يلي بيان تفصيلي للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا الجنائية:

أ) الجلسات في القضايا الجنائية:

شهد شهر مايو من عام 2023، حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية إجمالي عدد 5 جلسات تجديد حبس، لصالح 5 صحفيين محبوسين احتياطيًا ومتابعة نظر أمر التدابير الاحترازية الصادرة قبل صحفي واحد في قضية واحدة على خلفية عملهم الصحفي أمام دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة في مركز إصلاح وتأهيل بدر، وجلستي محاكمة واحدة لصالح صحفيين أمام محكمة الجنح الاقتصادية ومحكمة الجنح المستأنفة، على خلفية نشرهم عددًا من الأخبار.

- عرض تفاصيل قضايا الصحفيين المحبوسين احتياطيا بسبب عملهم الصحفي:

1.القضية رقم 560 لسنة 2022 جنح المقطم:

اسم الصحفي/ ربيع الشيخ.
المهنة بالتفصيل/ صحفي ومنتج برامج بشبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.
الاتهامات الموجهة في القضية/الانضمام إلى جماعة إرهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، نشر أخبار كاذبة.
الحالة الصحية للصحفي/ الوضع الصحي للصحفي مستقر.
آخر تطورات القضية/ في 4 مايو 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

2. القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: بهاء الدين إبراهيم.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.
الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة.
الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.
أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرّض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 75 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية، بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، وحددته بـ ثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المُقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.
آخر تطورات القضية: في 4 مايو 2023، قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

3. القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: مدحت رمضان.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي في موقع شبابيك الإخباري.
الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية.
الحالة الصحية للصحفي: حالته الصحية الجسدية مستقرة، ولكن يُعاني من أزمة نفسية نتيجة طيلة مدة حبسه الاحتياطي.
أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرّض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 30 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي، وحددته بـ ثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المُقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.
آخر تطورات القضية: في 4 مايو 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

4. القضية رقم 560 لسنة 2022 جنح المقطم:

اسم الصحفي: سعيد جمال الدين.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير بوابة المحروسة نيوز.
الاتهامات الموجهة في القضية: قذف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بيت الخبرة، وإدارة موقع دون ترخيص.
الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي مستقر.

آخر تطورات القضية: في 11 مايو 2022، قررت محكمة الجنح الاقتصادية، تأجيل محاكمة الصحفي لجلسة 18 مايو 2023 لاستكمال المستندات
وفي 18 مايو 2023 قررت المحكمة التأجيل لجلسة 22 يونيو 2023 للمرافعة.

5. القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة:

اسم الصحفي: يحيى خلف الله.
المهنة بالتفصيل: مدير شبكة يقين الإخبارية.
الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية.
الحالة الصحية للصحفي: يعاني من فتق سُرّي، ويحتاج إلى تدخل جراحي، ويعاني من ارتفاع في ضغط الدم.
أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرّض الصحفي للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من مرة، منذ إلقاء القبض عليه في نهاية عام 2019، وكذا تعطيل تنفيذ قرارات إخلاء السبيل الصادرة لصالحه في القضايا أرقام 1306 لسنة 2019 إداري بولاق الدكرور، 24279 لسنة 2022 جنح قسم الهرم، وتدويره وإعادة اتهامه بذات الاتهامات وحبسه احتياطيًا.
آخر تطورات القضية: في 23 مايو 2023 قررت الدائرة العاشرة جنايات الجيزة، تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

6. القضية رقم 3688 لسنة 2023 جنح مستأنف بولاق الدكرور

اسم الصحفي: تامر إبراهيم.
المهنة بالتفصيل: **محرر صحفي.**
الاتهامات الموجهة في القضية: قذف وتشهير وإزعاج الغير بواسطة النشر.
الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي مستقر.
آخر تطورات القضية: 27 مايو 2023، قررت المحكمة التأجيل لجلسة 24 يونيو 2023، لضم ملف القضية من محكمة أول درجة.

7. القضية رقم 488 لسنة 2019 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي ومراسل لوكالة أسوشيتد برس الأمريكية.
الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.
الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.
أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي: تعرّض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة يومين، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية، بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المُقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.
آخر تطورات القضية: في 31 مايو 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بعدد 7 أعمال إدارية خاصة بالقضايا الجنائية في أيام مختلفة من شهر أبريل، سواءً في القضايا المنظورة خلال الشهر، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى، والجدول التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

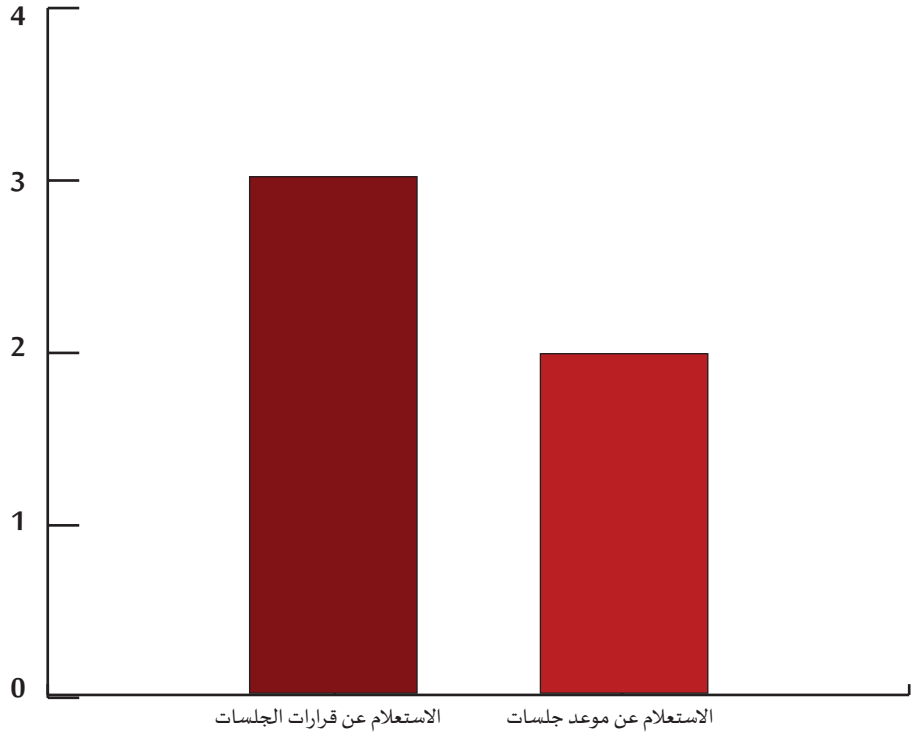

ثانيًا: مجهودات الفريق في القضايا العمالية:

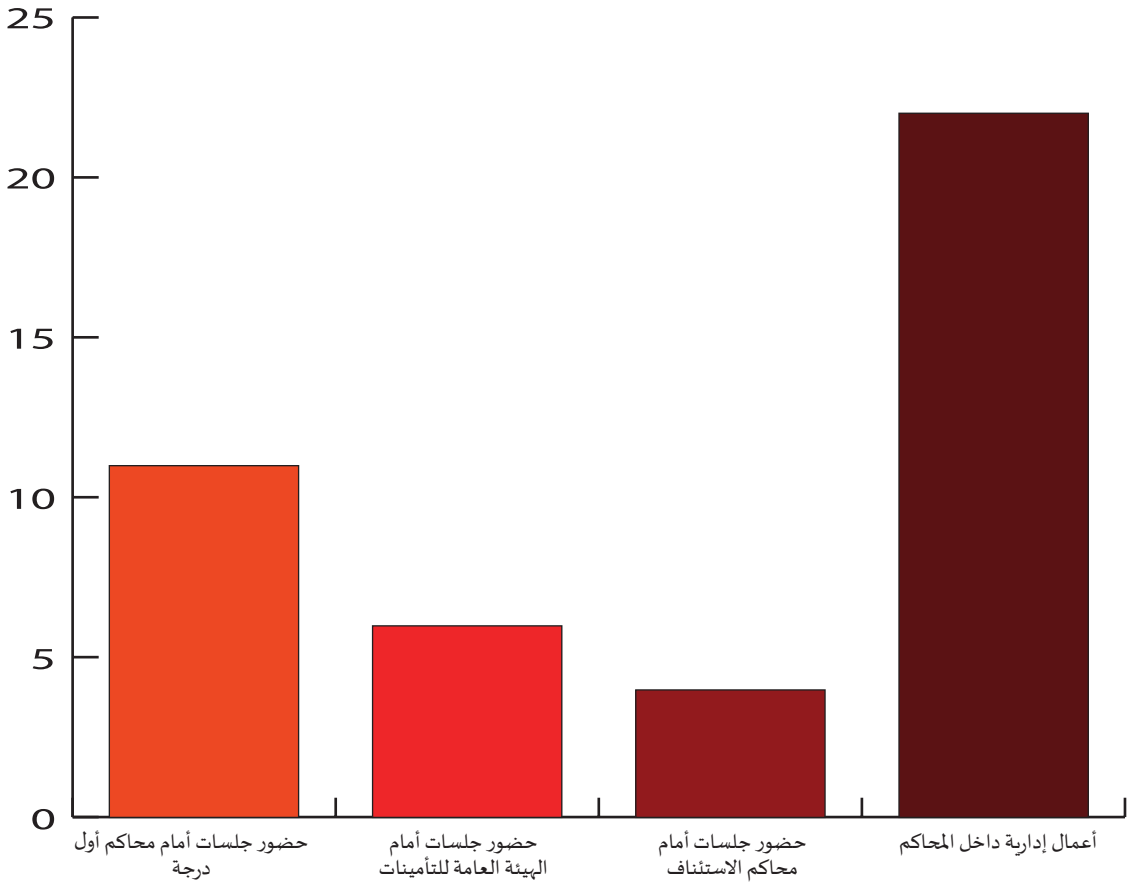

وفيما يلي بيان تفصيلي للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا العمالية:

أ) الجلسات في القضايا العمالية:

شهد شهر مايو 2023، حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية 15 جلسة لصالح 9 صحفيين/ات أمام محاكم أول درجة ومحاكم الاستئناف والهيئة العامة للتأمينات، وترجع زيادة عدد الجلسات بالنسبة لعدد القضايا نظرًا لوجود أكثر من جلسة في أكثر من قضية.

ب) الأعمال الإدارية:

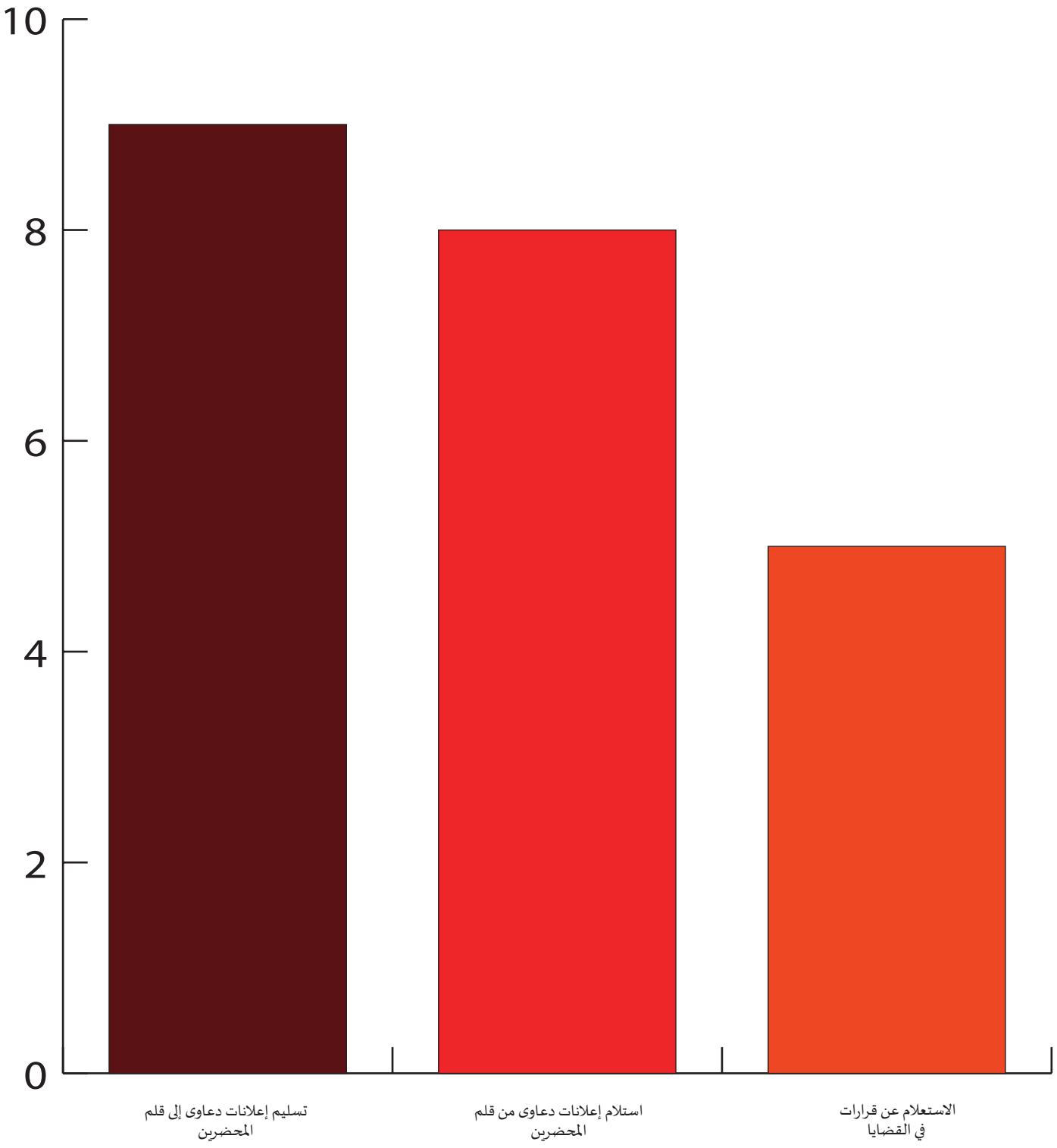

القسم الثالث: موضوع شهر مايو 2023

"العمل الصحفي دون أجر على أمل التعيين النقابي.. أزمة الصحفيين المستمرة"

وضع المُشرّع المصري عددًا من القوانين بشأن الصحافة والإعلام، كان آخرها القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 418 لسنة 2020.

فنصّت المادة رقم 14 من القانون رقم 180 لسنة 2018 على الآتي:

"تخضع العلاقة بين العاملين بالصحف ووسائل الإعلام وجهات العمل التي يعملون بها لعقد عمل يحدد نوع العمل، ومكانه، و المرتب وملحقاته، والمزايا التكميلية، والترقيات والتعويضات، بما لا يتعارض مع عقد العمل الجماعي في حالة وجوده، ولا تسري تلك العقود إلا بعد تصديق النقابة المعنية عليها، وتسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها، وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذجًا استرشاديًا لعقد العمل.

كما نصّت المادة 25 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 418 لسنة 2020 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 180 لسنة 2018 على الآتي:

"مع عدم الإخلال بأحكام عقد العمل الجماعي، حال وجوده، تخضع العلاقة بين العاملين بالصحف ووسائل الإعلام وجهات العمل التي يعملون بها لعقد عمل يحرر وفق النموذج الاسترشادي المرفق بهذه اللائحة، ويُعمل بأحكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد العمل، ولا تسري عقود العمل إلا بعد تصديق النقابة المعنية عليها".

كما تضمّنت اللائحة التنفيذية، نموذجًا استرشاديًا لشكل عقد العمل الصحفي الذي يجب أن تلتزم به المؤسسات الصحفية في تنظيم علاقة العمل بينها وبين الصحفيين/ات العاملين لديها.

وإلى جانب القوانين الخاصة المتعلقة بالصحافة والإعلام، ينظّم القانون رقم 12 لسنة 2003 والمعدل بالقانون رقم 180 لسنة 2008، والذي تضمن عددًا من المواد لتنظيم علاقة العمل بين العاملين والهيئات العاملين لديها.

فنصّت المادة 32 من قانون العمل على الآتي:

"يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص، ويجب أن يتضمن العقد على الأخص البيانات الآتية:

(أ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل.

(ب) اسم العامل، ومؤهله، ومهنته أو حرفته، ورقمه التأميني، ومحل إقامته، وما يلزم لإثبات شخصيته.

(ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد.

(د) الأجر المُتفق عليه، وطريقة وموعد أدائه، وكذلك سائر المزايا النقدية والعينية المُتفق عليها، وإذا لم يوجد عقد مكتوب، للعامل وحده إثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات، ويعُطى صاحب العمل العامل إيصالًا بما يكون قد أودعه لديه من أوراق وشهادات.

ولما كانت التشريعات المصرية المنظمة لعلاقات العمل، ومن بينها القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الاعلى لتنظيم الإعلام، تنص على ضرورة تحرير عقد عمل يحدد نوع العمل، ومكانه، والمرتب وملحقاته، والمزايا التكميلية، والترقيات والتعويضات، بما لا يتعارض مع عقد العمل الجماعي في حالة وجوده، إلى جانب تصديق نقابة الصحفيين على عقد العمل، إلا أن هناك العديد من المؤسسات تتجاهل نصوص القانون، واستغلال رغبة العديد من الصحفيين في الالتحاق بنقابة الصحفيين، وتكليفهم بالعمل لديهم دون تحرير عقود عمل، أو دون راتب لفترات تصل للعديد من السنوات، إلى جانب تحايل تلك المؤسسات على آليات الرقابة عليها، والمُتمثّلة في زيارات مكاتب هيئة التأمينات الاجتماعية لمقر المؤسسات الصحفية، من خلال تسريح العاملين دون عقود من مقر المؤسسة خلال زيارة موظفي التأمينات.

وفي النقاط التالية، نعرض نماذج لعدد من الصحفيين يعملون لدى مؤسسات صحفية، دون عقد، ودون أجر على أمل الالتحاق بنقابة الصحفيين، وتجدر الإشارة إلى تجهيل أسماء الصحفيين، واستبدالها بالأحرف الأولى منها:

1. الصحفية (أ.ح) محررة ومديرة قسم بمؤسسة دار الهلال:

التحقت الصحفية (أ.س) بالعمل لدى مؤسسة دار الهلال في مارس 2017، كمحررة صحفية في بوابة دار الهلال الإلكترونية التابعة لمؤسسة دار الهلال القومية، ولم تقم المؤسسة بتحرير عقد عمل للصحفية عقب انتهاء المدة المحدد للاختبار، وظلّت الصحفية تعمل لدى المؤسسة على أمل التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين والقيد بجداولها، وتدرّجت الصحفية في العمل، حتى وصلت الى منصب "رئيس قسم بالبوابة"، إلا أنها فوجئت في 31 يناير 2022، بدلًا من صدور قرار بتعيينها، إبلاغها بعدم حاجة المؤسسة إلى جهودها، وصدور قرار بمنعها من دخول مقر المؤسسة، الأمر الذي دفعها الى إقامة دعوى أمام المحكمة العمالية لإثبات علاقة عملها لدى مؤسسة دار الهلال الصحفية، لتُسطّر خمسة أعوام من عمل السُخرة لدى مؤسسة دار الهلال.

2. الصحفي (أ.ع) محرر بجريدة أهل مصر:

التحق الصحفي (أ.ع) بالعمل لدى جريدة أهل مصر في مطلع عام 2017، كمحرر بقسم الأخبار وتم تكليفه بمتابعة أخبار وزارة النقل، ولم تقم الجريدة بتحرير عقد عمل، عقب انتهاء المدة المُحددة للاختبار، وظلّ الصحفي يعمل لدى المؤسسة على أمل التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين والقيد بجداولها، إلا أنه فوجئ مع مطلع عام 2021، وأثناء خضوعه لعملية جراحية بقدمه، بصدور قرار بمنعه من دخول المؤسسة، وإنهاء علاقة العمل معه، وضياع حلمه في التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين، ليُسطّر أربعة أعوام من عمل السُخرة لدى جريدة أهل مصر.

3. الصحفي (ش.ر) محرر بجريدة الوفد:

التحق الصحفي (ش.ر) للعمل بجريدة الوفد في شهر مايو عام 2015 كمحرر صحفي، وظلّ يعمل دون تحرير عقد عمل، عقب انتهاء المدة المُحددة للاختبار، على أمل التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين والقيد بجداولها، إلا أنه فوجئ بتاريخ 18 مارس 2019، بصدور قرار بمنعه من دخول المؤسسة، وإنهاء علاقة العمل معه، ليُسطّر أربعة أعوام من عمل السُخرة لدى جريدةالوفد.

4. الصحفية (ع.ص) محررة بجريدة البورصة:

التحقت الصحفية (ع.ص) للعمل بجريدة البورصة مطلع عام 2009 كمحررة اقتصادية، وظلّت تعمل دون تحرير عقد عمل لها عمل، عقب انتهاء المدة المُحددة للاختبار، على أمل التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين والقيد بجداولها، حتى تركت العمل لدى المؤسسة في مايو 2012.

5. الصحفية (م.س) بجريدة صوت الأمة:

التحقت الصحفية (م.س) بجريدة صوت الأمة مطلع عام 2009، كمحررة بقسم التحقيقات، وظلّت تعمل دون تحرير عقد عمل لها، ودون الحصول على راتب، إلى جانب الاستيلاء على بعض من مواضيعها الصحفية، على أمل التعيين والالتحاق بنقابة الصحفيين، حتى فوجئت بقرار بمنع دخولها من مقر المؤسسة مطلع عام 2017، وفصلها تعسفيًا من الجريدة، لتُسطّر ثمانية أعوام من عمل السُخرة لدى جريدة صوت الأمة.

القسم الرابع: صحفي الشهر

يتناول القسم الرابع والأخير من التقرير، نشر بروفايل صحفي يتضمّن البيانات الرئيسية للصحف، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتها الصحفي، وكذا كافة الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي، مُدعّمة بالمواد القانونية التي يُعتبر بموجبها انتهاكًا، وقد وقع الاختيار على الصحفي ومدير شبكة يقين الإخبارية يحيى خلف الله، ليكون صحفي شهر مايو 2023، للاطلاع على البروفايل الخاص به من.هنـا.

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org